Sihem Bensedrine

المدافع عن حقوق الإنسان، رئيس منظمة الحقيقة & الكرامة (IVD) 2014-2019

مشترك في ميديابارت
صفحة المدونة 2 أبريل 2023

تونس: القاضي العكرمي يدفع ثمن رفضه تقديم العدالة إلى الشرطة

وكان المدعي العام التونسي في قلب معركة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. وسيكون هدفاً لحملات لوصم نقابات الشرطة وعلاقاتها السياسية. وبعد فصله تعسفا من منصبه، سيتم وضعه تحت الإقامة الجبرية حتى قبل محاكمته جنائيا، ثم اعتقاله وحتى احتجازه في الطب النفسي في فبراير/شباط 2023.

هذه المدونة شخصية، وليس طاقم التحرير هو أصل محتواها.

تمكنت الدولة العميقة من تنفيذ خطتها الرامية إلى هدم البنية ، /span><لم تعد هناك مؤسسة قضائية،أصبح تدخل السلطة التنفيذية مباشر الديمقراطية التي ولدتها الثورة، دون عوائق، من خلال مهاجمة كأولوية وأحد ركائزها، استقلال القضاء.منذ 25 يوليو 2021" هاجموا محاميي المعارضين الذين تمت محاكمتهم في صور زائفة للإجراءات القانونية التي تضرب اليوم كل أولئك الذين يجرؤون على رفع صوت انتقادي أو التفكير في بدائل للحكم السيئ في إدارة الدولة.

المدعي العام البشير العكرمي

من قبل رئيس sفي 13 فبراير 2022، تم حل المجلس الأعلى للقضاء الجمهورية الذي يحل محله بهيئة جديدة يعين أعضائها؛ وبحسبه فإن القضاة هم موظفون حكوميون وليسوا سلطة. وسيتبع هذا القانون في يونيو 2022الفصل التعسفي لـ 57 قاضيًا من نظام العدالة الجنائية، وسيستفيد 48 منهم من أمر الإعادة إلى مناصبهم من نظام العدالة الجنائية. المحكمة الإدارية، والتي تبقى بلا أثر. لذلك، تم إعطاء الضوء الأخضر لفرض عقوبات ومضايقات على الشخصيات المتمردة، وعلى رأسها قيادات جمعية القضاة التونسيين (AMT).

وكان المدعي العام في قلب هذه المعركة التي وضعت السلطة القضائية في مواجهة السلطة التنفيذية. وسيكون هدفاً لحملات وصم نقابات الشرطة وعلاقاتها السياسية، والتي تنقلها وسائل الإعلام على نطاق واسع بموافقة العالم السياسي. وبعد فصله تعسفا من منصبه، سيتم وضعه تحت الإقامة الجبرية حتى قبل محاكمته جنائيا، ثم اعتقاله وحتى احتجازه في الطب النفسي في فبراير/شباط 2023.

إن مقتل بشير العكرمي، المدعي العام لدى محكمة تونس - الذي يدير ما يقرب من 60٪ من القضايا المرفوعة في جميع أنحاء الجمهورية ويتمتع بولاية قضائية إقليمية في قضايا الإرهاب - سيكون بمثابة البوابة لجعل هذه المؤسسة القضائية تتماشى مع ضمان تحررها.

يمثل تعقب انحدار هذه الشخصية الموصوفة بـ "المثيرة للجدل" إلى الجحيم تحديًا كبيرًا في سياق المعلومات المضللة المنظمة حيث الضحايا وصفهم بالجلادين والجرائم منالأعمال الوطنية. إن حقوقنا كمواطنين في الهدوء والعدالة العادلة على المحك.

1- درس المدعي

اتيحت لي فرصه التعرف على المدعي العام العكرمي سنه 2017 عندما كنت مسؤولا عن رئاسه هيئه الحقيقه والكرامه واعترف ان الاتصال الاول كان قاسيا. إنه رجل يتمتع بشخصية قوية، وسريع الحديث، ودائمًا في عجلة من أمره وغير متعاون للغاية. جئت للاستفسار عن بعض شكاوينا التي ظلت دون إجابة. فأجابني: *"أنا أيضًا لم أتابع ما لا أساس له من الصحة والذي استهدف مؤسستك، تريد أن تقوم بعملك أو تخيم في المحكمة مع هذا الكم من الشكاوى مما سيجعلك هل تضيع وقتك ووقتنا؟* » كان اتخاذ القرار بشأن مدى ملاءمة الملاحقات القضائية بمثابة مسؤولية ثقيلة تحملها ببصيرة ثاقبة في سياق حيث كان الميل إلى حل النزاعات السياسية قضائياً هو الذوق السائد.

من قبل الشرطة السياسية. ابتسامة عريضة ارتسمت على وجهه الصغير، IVD ومع ذلك، أصررت على متابعة إحدى شكاوينا المتعلقة بالاستماع غير القانوني لجميع خطوط وكأنها تشير إلى سذاجة طلبنا. فأجابني *"أتلقى كل يوم تقارير الشرطة التي تدين المشتبه بهم الذين تم القبض عليهم على أساس التنصت خارج أي إطار قانوني وخالية من المحتوى الذي يمكن تجريمه. وأنا هم الذين ينقلون هذه التقارير عن التنصت غير القانوني! ليس لديك أي فكرة عن الآلة التي أتعامل معها. كل ما يمكنني فعله هو رفض التحقق من صحتها كمصدر للمعلومات.* » علمت لاحقًا أنه كان لديه الجرأة لمقاضاة المدير التنفيذي المسؤول عن التنصت على المكالمات الهاتفية في مسألة أخطر بكثير (DGST) القوي للخدمات الفنية.

بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2018، أحضرنا له لوائح الاتهام التي أعدتها هيئة الحقيقة والكرامة بعد قرار تمديد ولايتنا الذي تنازعت عليه السلطة القائمة. فقلت له – بشكل مستفز قليلاً – *"هل ستوافق على تجنيدهم أم أنك ستلتزم أيضاً بتعليمات مقاطعتنا؟* هو أجابني بغضب *"أنا لا أتلقى أوامر من أحد! أفعل ما يمليه القانون والقانون ينص على أنه يحق لك تمديد فترة ولايتك لمدة عام واحد؛ يجب أن أحترم قرارك* !" واستمر في تلقي لوائح الاتهام حتى 31 ديسمبر/كانون الأول، وأتاح لنا مكتب أحد نوابه حتى لا تضيع المواعيد النهائية. لم يكن يؤمن كثيرًا بالعدالة الانتقالية، لكن القانون بالنسبة له مقدس.

في صيف 2021، عندما رأيت الشبكة التي كانت تطوقه أخيرًا، شجعته على التواصل؛ عرضت عليه صحافياً ملتزماً وافق على جمع كلامه دون رقابة. تم تحديد موعد، لكنه انسحب بسرعة. وينتمي العكرمي إلى هذا الجيل من القضاة الذين لديهم مفهوم تقييدي للالتزام التحفظ يخلط بينه وبين غياب التواصل. وعندما قرر القيام بذلك في 2022، كان الأوان قد فات، ووسائل الإعلام التي أجرت معه مقابلة مطولةمنعت نفسها من بثه تحت الضغط. كان من حق العكرمي أن يتم التشهير به.

2- ملحمة الانتقام

هذه الصورة للرئيس بشير العكرمي بعد خروجه من المستشفى النفسي وحدها توضح مستوى تدهور المؤسسة القضائية وأخلاقنا السياسية.

في بداية شهر فبراير/شباط 2023، تم اعتقال بشير العكرمي بتهم خطيرة من بينها "غسل الإرهاب"؛ وأوكلت النيابة التحقيقات إلى مسئولين أمنيين سبق أن تمت ملاحقتهم من قبل المدعي العام السابق بتهم التزوير والتعذيب. وتستمر ملحمة الأعمال الانتقامية. بعد تعرضه للإذلال وسوء المعاملة، ذهب إلى حد أنه تم اعتقاله تلقائيًا في الطب النفسي في 17 فبراير 2023؛ أطلق الأطباء سراحه في 24 فبراير/شباط، ثم اعتقلته الشرطة مرة أخرى، بشكل غير قانوني تماما، حيث حاصرت المستشفى لمنع عائلته من مرافقته إلى منزله، ثم عرض على قاضي التحقيق من وحدة مكافحة الإرهاب. أطلق سراحه مؤقتا. لكن الشرطة لم تطلق سراحه وبقي العكرمي رهن الاحتجاز على خلفية قضية أخرى أعادها أعضاء الحزب *وتد* – أقصى اليسار العربي قومي - الذين يقدمون شكوى على الوقائع (الاصطدام مع الإرهابيين) التي سبق أن نظرت فيها محكمة بتونس وتم رفضها في عام 2016، في انتهاك لمبدأ الأمر المقضي به.

3- الهدف: إخضاع القضاة وضمان إفلات قوات الأمن من العقاب

ووقع أول اعتداء خطير ضد القاضي مطلع عام 2015، أي غداة الاعتداءات على متحف باردو وسوسة التي استهدفت سياحا وتسببت في سقوط عشرات الضحايا. كان يعمل في مكتب التحقيق رقم 13، وكان مسؤولاً عن التحقيق في هاتين القضيتين الملحتين؛ ووقع على إنابة قضائية تكليف فريق من فرقة مكافحة الإرهاب المتمركزة بالقرجاني بالتحقيق؛ وعند استجواب المشتبه بهم - الذين أعلن وزير الداخلية اعتقالهم

منتصرا خلال مؤتمر صحفي ذكرت أسماؤهم - لاحظ وجود آثار تعذيب "مروعة"،

مما يلقي ظلالا من الشك على الاعترافات التي تم الحصول عليها؛ وتبين أن بعض التحليلات الفنية التي أرفقتها الشرطة بالملف مزورة. وقرر سحب التحقيق منهم وإسناده إلى فرقة أخرى لمكافحة الإرهاب، تعتمد هذه المرة على الحرس الوطني (الدرك) المتمركز في العوينة؛ وستؤدي تحقيقاته بسرعة إلى تجريم مشتبه بهم آخرين، مرتبكين بسبب العناصر الملموسة التي تشهد أيضًا على تورطهم في المذبحة التي وقعت في فندق إمبريال في سوسة وضحاياها معظمهم من البريطانيين. وقد تأكدت إدانتهم من خلال جميع مراحل الإجراءات الجنائية، مما أدى إلى إدانتهم بأشد العقوبات. أما ضباط القرجاني فقد اتهمهم بالتعذيب والتزوير. وهؤلاء هم نفس الأشخاص الذين ستوكل إليهم النيابة مهمة استجوابه عام 2023.

في هذا الجو المأساوي، سيفرض جلادي مكافحة الإرهاب، بدعم قوي من نقابات الشرطة، على رأي مصاب بصدمة نفسية وبحس نقدي غير واضح، الصورة - المضللة بقدر ما وتوجه وفد من البرلمانيين، بينهم أعضاء في حزب النهضة، إلى القرجاني حاملين باقات من الزهور لتكريمهم. من جهته، تعرض بشير العكرمي، وسط." <span/ - هي عنيدة الذي يحيي "قراره الشجاع"."*الشرطة التي تعتقل* <a .لامبالاة عامة، لاعتداءات على حياته الخاصة، في وقت هنأته سكوتلانديارد وأشاد به المحامي البريطاني لضحايا باردو *[الإرهابيين] والقضاء الذي يطلق سراحهم*

تم تحديد الطريق لحرب عصابات لا ترحم ضد القضاة من قبل نقابات الشرطة بقيادة الخدمات. نتذكر يوم 26 فبراير 2018 الشهير، عندما حاصر ضباط شرطة مسلحون، بناء على نداء نقاباتهم، محكمة بن عروس (الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة) وحاصروا مكتب قاضي التحقيق الذي "تجرأ" على اعتقال خمسة أعوان شرطة من اللواء القرجاني القضائي متهم بالتعذيب. وسوف يخرجون في حالة من التحرر من هذه المواجهة. ولن تقوم وزارة الداخلية بمعاقبة أي من هؤلاء الضباط. وهذه المشاهد التي تعرقل فيها نقابات الشرطة <العدالة ستتكرر في صفاقس وسوسة والقصرين والمهدية دون أي عواقب. أ

4- الأجندات المشبوهة لخصوم القاضي بشير العكرمي

تحت غطاء المطالبة بالحقيقة بشأن اغتيالات الشهيدين بلعيد والبراهمي، سينضم حزب وتد المنضوي في إطار "لجنة الدفاع عن الشهيدين" دون تدبير أو تحفظ إلى هذه الاعتداءات على المسؤول عن التحقيق في قضية بلعيد فقط. ومن خلال الاستفادة من المشاعر الهائلة التي سببتها هذه الجرائم الخطيرة للغاية، سوف يستغلون سياسيًا التغطية الإعلامية الهائلة لهذه الأحداث المأساوية.

ويكشف القاضي لاحقا أنه رفض ضغوط وزير العدل الذي طلب منه متابعة مطالب هذه اللجنة بإشراك بعض قيادات حزب النهضة. *"أنا أحكم بناءً على المستندات الموجودة في الملف، أحضر لي الدليل وأنا أجرمهم* ! » سوف يجادل. سيؤدي رفضه إلى مثوله أمام المفتشية العامة التي لن تجد أي مخالفة في إدارته للقضية.

وزاد قتلته من شراستهم. مستغلين التهاون الإعلامي الأعمى، ضاعفوا دون عقاب أفظع الاتهامات: "إخفاء" عناصر الملف "لحماية مناصرتهم داخل حزب النهضة". وفي هذا المناخ الحار سيكمل القاضي التحقيق. وسيتم تأكيد استنتاجاتها من قبل محاكم أخرى؛ ورفضت محكمة النقض طعون الطرف المدني ضد قراراتها. منذ عدة سنوات، والقضية معروضة أمام المحاكم الجنائية، التي استجابت لجميع طلبات إجراء تحقيقات إضافية من المدعي المدني دون أي دليل جديد يبطل الاستنتاجات التي توصل إليها القاضي العكرمي. لكن لغز الرعاة لا يزال دون حل.

بكشفها عن أجندة مشبوهة وانحرافها عن هدفها المعلن، ستعمل "هيئة الدفاع عن الشهيدين" على توسيع أهدافها وزيادة هجماتها؛ وفي سبتمبر/أيلول 2019، قام بتنظيم احتلال مكتب الوكيل العام بالمحكمة الابتدائية بتونس، التي كان القاضي العكرمي مسؤولاً عنها، مما أدى إلى شل عمل النيابة العامة. الكلمة لمدة يوم كامل، دون أي عواقب. ثم ضاعف عبثاً الشكاوى الإدارية والجنائية ضده، وكرر مراراً وتكراراً اتهامات "عرقلة إثبات الحقيقة" وحتى "دعم الإرهابيين"، مستفيداً من حسن نية وسائل الإعلام الراضية عن نفسها.

يطالب بحله (CSM) في 9 فبراير 2022، خلال مؤتمر صحفي استمر ساعتين، وبثته وسائل الإعلام العامة على الهواء مباشرة، هاجمت هذه اللجنة المجلس الأعلى لـ القضاء ويعلن عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقره. وقد استجاب رئيس الجمهورية لرغباتهم بعد أيام قليلة.

وسيحمل vi "بتحريض منهم، أعلن وزير العدل في 6 فبراير 2023 عن جانشاء لجنة < كانت أنا=3>مسؤول عن مراقبة قضية بلعيد/البراهمي تحت إشرافه المباشر *مسؤولية أفعاله كل من عطل سير الأمور القضايا والأدلة المدفونة وأثرت على مسار العدالة.*". لا يمكن أن يكون الأمر أكثر وضوحًا، فالعدالة لم تعد من اختصاص القضاة بل من اختصاص السياسيين!

وسوف تلعب وسائل الإعلام الرئيسية دورًا رئيسيًا في تغطية هذه الخطط من أجل الشرعية الثورية ونشر رسائلها السامة باستمرار. وستكون الفزاعة الإسلامية بمثابة أداة آسرة

تحشد الرأي الحر، وسيتم استغلال الأخطاء السياسية التي لا جدال فيها لخرب النهضة خلال العقد الماضي بمهارة لصرف النظر الرأي العام عن التهديد الحقيقي الذي كان يجتاح المجتمع ومؤسساته. ، الدولة البوليسية.

5- الخطوات الأولى للقضاء المستقل مقيد

ولم يخيف القاضي كل هذه الاعتداءات. وفي عام 2016، تقدم لشغل منصب وكيل نيابة بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد أن أصبح شاغرا. وخلافا لكل ما نقلته وسائل الإعلام، لم يكن التي تم إنشاؤها في مايو 2013 بموجب القانون (IPSJJ) نور الدين البحيري، وزير العدل آنذاك، هو من قام بتعيين بشير عكرمي، بل الهيئة المؤقتة للإشراف على القضاء القضائي المؤقتة التي تضم CSM من قبل هيئتهم لقيادة (AMT أغلبية أعضاء) النهائي. يتم انتخاب فريق من القضاة المستقلين CSM الأساسي رقم 13-2013 في انتظار المراجعة إنشاء بين أعضائها محامين وأساتذة جامعيين منتخبين من قبل أقرانهم.

الآن صلاحية مراقبة التقدم في الحياة المهنية للقضاة (التعيين والترقية والنقل والتأديب) وسوف ينفذ، على الرغم من المقاومة الشرسة من السلطة التنفيذية، IPSJJ أصبح لدى التدابير الأولى التي تكرس استقلال العدالة للقضاة. ثلاث سنوات. والعنصر الأساسي في هذه الاستقلالية هو **عدم جواز عزل القضاة** - وهو ما كرسه دستور 2014 - وهو ما يعني استحالة نقلهم دون موافقتهم، وبذلك رفعت السلطة القفل الذي طوق إرادتهم الحرة عن طريق إبعادهم عن الضغوط السياسية. ولسوء الحظ، سيتم خدش هذا المبدأ لاحقًا من قبل الذي سيرى النور في عام 2016 – حيث سيتحايل على هذا المبدأ من خلال اللجوء المفرط إلى "النقل لضرورة الخدمة" المنصوص عليه (المخترق من قبل الحرس القديم) CSM من جوهره (AMT) في القانون حالات استثنائية – في سياق التنازلات السياسية (النداء-النهضة)، والتي من شأنها إفراغ الإصلاح الذي تقترحه الهياكل المهنية.

وإذا كانت حقبة ما بعد الثورة قد بدأت في رفع الفارق عن العدالة، فإنها تركت وراءها حقل ألغام يتطلب يقظة مستمرة. ولم يعد هناك جهة واحدة تطالب بوضع المؤسسة تحت الإشراف، كما كان الحال في عهد بن علي، بل عدة مطالبين.

بشير عكرمي من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

وسيؤكد العكرمي نفسه خلال هذه الفترة كواحد من أفضل قضاة مكافحة الإرهاب بفضل موهبته والتدريب المتخصص الذي سيستفيد منه في الجريمة المنظمة وتقنيات التحقيق في قضايا الإرهاب التي تقدمها الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومجلس أوروبا والمعاهد المتخصصة. كل هذه المنظمات يمكن أن تشهد على احترافه، Eurojustو وبعضها سوف يمنحه الأوسمة.

أما أن يكون المدعي العام الجديد لمدينة تونس - الذي كان تحت سلطته قطبي الإرهاب والفساد - قد ارتكب أخطاء في محاولة تحقيق هذه الموازنة، فلا يمكن لأحد أن يعفيه مسبقا، لكن لا يمكن لأحد أن ينكر أنه حاول وضع تونس في مكانها الصحيح. النيابة العامة على طريق الاستقلال عن السلطة التنفيذية

6- نضال العكرمي ضد إفلات الشرطة من العقاب

ولم يتردد العكرمي في ملاحقة عدد من كبار المسؤولين الأمنيين المشتبه في تورطهم في جرائم خطيرة: (اغتيالات، تعذيب، تنصت غير مشروع، فساد، تزوير)؛ وعدم التردد في القيام بعمليات الاعتقال والتفتيش اللازمة لإجراء التحقيقات الجارية. بعد التوترات خلال الهجمات في سوسة وباردو، هناك حدثان سيوضحان هذه المواجهة في المعركة ضد إفلات الشرطة من العقاب:

- **الهجوم الكاذب في المنيهلة في مايو 2016 :** تمت تصفية مواطنين تونسيين خارج أي إطار قانوني وقتلهما بدم بارد في مسرحية مروعة لهجوم كاذب يدعو إلى التشكيك في المسؤولية المباشرة لوزير الداخلية. وسائل الإعلام ستشيد بـ"ضربة معلم" من الوزارة. وهنا مرة أخرى لا يتردد المدعي العام العكرمي في استدعائه مع ما يقارب 25 من كبار المسؤولين الأمنيين. وسيكشف التحقيق عن الهجوم الكاذب المعد داخل الوزارة لتقليد النموذج الجزائري للعقد الأسود. وفي وقت لاحق سيتم استدعاء الوزير المقال لجلسة استماع في البرلمان. ولم يتم الحكم في القضية بعد وما زال المتهمون رهن الاعتقال.

- **إتهام مدير الخدمات الفنية** بالقيام بعمليات تنصت خارج القانون ودون ترخيص قضائي استهدفت سياسيين وأعوان أمن ورجال أعمال لمصلحة جهات معينة دون ترخيص الأحزاب، سوف ينتهي بهم الأمر إلى قلبهم ضده. ولم يتردد العكرمي في ملاحقة هؤلاء المسؤولين الأمنيين الكبار الذين هزت أسماؤهم شارع بورقيبة مقر الداخلية. ولأول مرة في

تاريخ العدالة التونسية، تم إجراء تفتيش بمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بحضور وكيل الجمهورية، وتم ضبط كافة العناصر التي تثبت هذه التجاوزات. وسيهرب المسؤول الأمني الكبير المتهم أيضًا بالفساد.

7- عودة الكرنك أو القتل الاحترافي

قبل أن يتم إلقاء العكرمي أمام الشرطة السياسية، تم التضحية بالعكرمي من قبل هياكل جسده (يضم المجلس الأعلى للأمن بين أعضائه قادة النظام القديم، ولا سيما مدبر انقلاب 2004 ضد الحركة العمالية المغربية بتكليف من بن علي). وسيرتبط اسمه بالقاضي الفاسد الذي ساعد في كشف القناع، على الرغم من أن تحقيقات التفتيش خلصت في البداية إلى أنه بريء. ومن ثم فإنها ستكون بمثابة مثال لأولئك الذين قد يميلون إلى تجربة ممارسة الاستقلال.

وفي أصل عملية الإعدام هذه، تم إجراء تحقيق أسند إليه يوم 7 يناير 2021 من قبل ديوان الخدمة المدنية يتعلق بشبهة فساد تتعلق بالرئيس الأول لمحكمة النقض الذي أصدر حكما في أغسطس 2019 في قضية فساد مالي تتعلق برجال أعمال. والسياسيين. وأكدت تحقيقاتها شبهات فساد القاضي الذي تدخل بشكل مباشر حتى "تصدر أحكام النقض دون إحالة" (حكم محكمة الاستئناف نقض لكن لا يحال إلى محكمة الاستئناف، وهو ما يحول الحكم إلى حكم واقعي). تبرئة) أن يتم سنها! وطرحت هذه القرارات ما يقارب 6000 مليون دينار من الخزينة العامة. وبتاريخ 20 أغسطس 2021، وأثناء قيامه بتحقيقاته في هذا الشأن، قرر مجلس القضاء القضائي إيقافه عن مهامه وإحالته إلى النيابة. لكن يتبين أن القاضي المتهم بالفساد هو عضو نوعية في محكمة العدل الدولية وله "حلفاء" داخل هذا المجلس الذي يسعى بالتالي إلى تعطيل تحقيقات العكرمي من خلال اتخاذ قرار بنقله خارج الحركة السنوية.

ورغم هذا القرار، فإنه تمكن من استكمال التحقيق مطلع سبتمبر/أيلول الماضي، وإحالة تقريره إلى محكمة العدل والتفتيش، وإبلاغها بما توصل إليه من استنتاجات، وطلب رفع الحصانة عن الرئيس الأول لمحكمة العدل النقضية حتى تستأنف الإجراءات. يمكن البدء. ومن خلال التواطؤ الواضح، ستبقيه وزارة العدل في منصبه لمدة ستة أشهر أخرى سيواصل خلالها القيام بأنشطته المشبوهة. وسيمثل العكرمي أمام المحاكم في نفس الوقت الذي سيمثل فيه الشخص الذي كشف فساده وسيرتبط اسمه الآن إعلاميا بالقاضي الفاسد. وبتاريخ 31 ديسمبر 2021، ألغت المحكمة الإدارية قرار المجلس الأعلى للقضاء المتعلق بنقله بعد استئنافه، لكن مجلس القضاء القضائي رفض الانصياع لقرار المحكمة الداعي إلى إعادته إلى منصبه السابق. يمكن الآن أن يكون للملحمة القانونية حرية التصرف.

تمثل قضية بشير عكرمي رمزا للقوة الهائلة لآلة التضليل التي تنجح في تسميم النخبة السياسية والجمعوية وجعلها تفقد قدرتها على تحديد القضايا الحقيقية لسيادة القانون. ولحسن الحظ، فإن المعلومات المضللة حول "محاولة الانقلاب" التي يتهم بها المعارضون المعتقلون تعسفياً لم تترسخ بعد. والعبرة صالحة لكل من أُلقي بهم في عملية إعدام إعلامي منظمة؛ الأعداء الحقيقيون للديمقراطية ليسوا دائمًا أولئك الذين نخصصهم لنا، واليقظة ضرورية، والكشف عن من *القصص المحرمة* يتم التنوير حول هذا السؤال.

إن التضامن مع القاضي العكرمي من أجل الحفاظ على حريته وسلامته الجسدية والعقلية واجب مهمته الحفاظ على حقوق المواطنين في العدالة الهادئة والنزيهة.

Ce blog est personnel, la rédaction n'est pas à l'origine de ses contenus.

Le journal MEDIAPART est édité par la Société Editrice de Mediapart - 127 avenue Ledru-Rollin, 75011 Paris.
RCS Paris 500 631 932. Numéro de CPPAP : 1224Y90071 - Directeur de la publication : Edwy Plenel